

عقد اتفاق

لتمويل المشروعات التنافسية في مجال البحث العلمي التطبيقي بالتعليم العالي ASRP .
 الدورة الأولى

مشروع: تصنيع فلنكات السكك الحديدية من مخلفات البلاستيك وخبث الحديد

كلية الهندسة - جامعة بنها

كود: ASRP1-001-BEN

إنه في يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/١١/٣ م
 حرر هذا العقد بين كل من:

١. وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي وعنوانها ٩٦ ش أحمد عرابي - المهندسين- القاهرة. ويمثلها في التوقيع على هذا العقد:
 ١. السيد الأستاذ الدكتور/ ابراهيم جلال شعبان - المدير التنفيذي للوحدة.
 ٢. السيدة الأستاذ الدكتور/ تهاني فهيم يوسف - خبير وحدة إدارة المشروعات.

متضامنين طرف أول

٢. جامعة بنها ويمثلها في التوقيع على هذا العقد كل من:
 ١. السيد الأستاذ الدكتور/ علي محمد شمس الدين رئيس الجامعة بصفته ممثلاً للجامعة أمام الهيئات الأخرى طبقاً للمادة ٢٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، وعنوانه مقر جامعة بنها
 ٢. السيد الأستاذ الدكتور/ السيد يوسف القاضي ، عميد كلية الهندسة بصفته مسؤولاً عن تصريف أمور الكلية وإدارة شؤونها العلمية والإدارية والمالية طبقاً للمادة ٤٤ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، وعنوانه مقر الكلية.

متضامنين طرف ثان

٣. الجهة (الأولى) المستفيدة المباشرة من المشروع البحثي: هيئة سكك حديد مصر
 عنوان الجهة: ٦ ميدان رمسيس - القاهرة
 ويمثلها في التوقيع على هذا العقد: السيد: م/ حسين زكريا فضالي. بصفته ممثلاً للجهة
 الوظيفة: رئيس مجلس الإدارة

طرف ثالث

٤. الجهة (الثانية) المستفيدة المباشرة من المشروع البحثي: الهيئة القومية للاتفاق
 عنوان الجهة: ميدان رمسيس - مجمع رمسيس - القاهرة - ص. ب: ٤٦٦
 ويمثلها في التوقيع على هذا العقد: السيد: اسماعيل عبد المنعم نجدي زيدان. بصفته ممثلاً للجهة
 الوظيفة: رئيس مجلس الإدارة

طرف رابع

وقد اتفقا على الآتي:-

تمهيد

في إطار الاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة في الخطة الخمسية ٢٠١٢/٢٠١٧ والخاصة بدعم الكليات والمعاهد الجامعية لتنفيذ مشروعات التطوير والتعليم العالي بدعم وتطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع بهدف التنمية وبما يساهم في تحقيق معايير جودة التعليم في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع، تم استحداث مكون لتمويل مشروعات تنافسية بحثية تبعاً للأولويات القومية للبحث العلمي.
 وفي إطار الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي، وترسيخاً لتقافة التطوير المستمر المبني على مستوى الجودة طبقاً للمعايير المعتمدة فقد تبنت وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي مشروعات تنافسية بين الجامعات ومؤسسات

عقد اتفاق تقديم دعم من وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي والبحث العلمي القومية والدورة الأولى - ٢٠١٣

التعليم العالي الحكومية، كان أحدها مشروع البحث العلمي التطبيقي بمؤسسات التعليم العالي ASRP كأحد مداخل تطوير البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي وربطه بخدمة المجتمع. وفي هذا الإطار تقدم الطرف الثاني بمقترح مشروع "تصنيع فلنكات السكك الحديدية من مخلفات البلاستيك وخبث الحديد" وتم تحكيمه على عدة مستويات في إطار تنافسي مع باقي المشروعات المتقدمة وتم اعتماده كأحد المشروعات المؤهلة للتمويل.

المادة الأولى

تقديم

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

المادة الثانية

موضوع العقد

وافق الطرف الأول على تمويل المشروع المقدم من الطرف الثاني والخاص بالبحث العلمي التطبيقي في مجال تصنيع فلنكات السكك الحديدية من مخلفات البلاستيك وخبث الحديد بقسم الهندسة المدنية بكلية الهندسة بشبرا جامعة بنها، واستناداً إلى مقترح المشروع النهائي الممول والمعتمد من الطرفين علاوة على الطرف الثالث والطرف الرابع الممثل للجهة الإنتاجية الخدمية المستفيدة من مجال البحث وفي الإطار المالي والزمني الموضح في مستندات المشروع والمعتمد من الأطراف الأربعة.

المادة الثالثة

التزامات الطرف الثاني

يلتزم الطرف الثاني بأن يضع هذا المشروع ضمن أولوياته ويتعهد ببذل أقصى الجهد لتحقيق أهدافه، وضمان استمراره بعد الانتهاء من تنفيذه، وذلك من خلال التطبيق الكامل لقواعد ومعايير الجودة، كما يلتزم باتخاذ كافة السبل اللازمة للنهوض بالبحث العلمي وتطويره بشكل مستمر بما في ذلك إدخال تطبيقات تكنولوجية حديثة تستخدم البنية الأساسية المتاحة من خلال المشروع. وكذلك العمل على تحقيق أحد أهم مخرجات المشروع المتمثلة في تقوية المشاركة المجتمعية الفاعلة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجي والخدمي على النطاق المحلي لحل مشاكل فعلية أو لتطوير نظم عمل أو في مجال الابتكار والإبداع في المجالات ذات الأولويات القومية إضافة إلى تشجيع مؤسسات المجتمع الإنتاجي والخدمي لدعم وتمويل البحث العلمي بالجامعات الحكومية المصرية والاستفادة من مخرجاته، وتشجيع التسجيل لبراءات الاختراع وزيادة الإنتاج البحثي والنشر العلمي الدولي والمحلي لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات الحكومية واستخدام نتائج المشروع في تطوير مقررات بالمرحلة الجامعية الأولى و/أو الدراسات العليا بالمؤسسة الجامعية خلال مدة تنفيذه والتي تعتبر مؤشراً على سير المشروع في الطريق المستهدف للتطوير المستمر.

المادة الرابعة

التزامات الطرف الثالث والرابع

(الجهة/الجهات الخدمية الحكومية المستفيدة من تطبيق نتائج البحث العلمي التطبيقي)

يلتزم الطرف الثالث والرابع بأن يضع هذا المشروع ضمن أولوياته ويتعهد بتطبيق النتائج المتوقعة الحصول عليها بنهاية المشروع البحثي، وكذلك المساهمة في تمويل المشروع البحثي بنسبة من إجمالي التمويل الكلي المطلوب له تحدد وفق خطة العمل التنفيذية المقدمة من الطرف الثاني.

المادة الخامسة

مكونات العقد

تعتبر خطة العمل التنفيذية المقدمة من الطرف الثاني والمعتمدة من الطرف الأول والثاني والثالث والرابع، والمرقعة بالمنق رقم (1)، هي النسخة المرجعية للمشروع، ولا يجوز للطرف الثاني إجراء أي تعديلات عليها إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الطرف الأول. وبالإضافة إلى ذلك فإن بنود الصرف على المشروع تتم وفقاً لذات الملحق (رقم 1) فضلاً عن الشروط المنصوص عليها في كل من:

ملحق (2): إقرار المسؤولية التفاضلية لأعضاء فريق إدارة المشروع والفريق التنفيذي المشكل من قبل الطرف الثاني.

ملحق(٣): الإرشادات العامة للتوريدات ويعتبر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية بشأن المناقصات والمزايدات للتوريدات وأعمال المقاولات وتعيين الاستشاريين جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

ملحق(٤): الإرشادات العامة لتوظيف الخبراء الأجانب والمحليين والمعدلات المحلية للبدلات اليومية والإقامة.

ملحق(٥): آليات ونماذج المتابعة الفنية والمالية وتقييم الأداء وقواعد إتاحة التمويل من بنك الاستثمار.

المادة السادسة

الفريق التنفيذي للمشروع

يصدر الطرف الثاني قراراً بتشكيل فريق العمل القائم على تنفيذ المشروع بالكلية/الجامعة برئاسة الباحث الرئيسي للمشروع، ويتم إبلاغ الطرف الأول والثالث والرابع بالقرار. ويلتزم الفريق بما ورد بخطة العمل، وتكون مسئولية تنفيذ المشروع تضامنية لجميع أعضاء الفريق، وذلك في مواجهة أطراف العقد ولا يجوز أن يضم فريق المشروع أي من الأطراف التي يكون من طبيعة مهامها أو وظيفتها أعمال رقابية علي المشروع أو قد يكون هناك تضارب في المصالح نتيجة عملها بالمشروع أو تكون مشتركة في مشروع آخر مسول من الطرف الأول ويمكن مع ذلك أن يسند إلى أي من هذه الأطراف القيام بمهمة محددة بشرط أن يكون المشروع في حاجة ماسة إليها وبشرط الحصول على موافقة مسبقة من الطرف الأول. ويتم في ضوء ذلك تحرير تعاقد لمدة محددة طبقاً للقواعد المعمول بها وعلى أن يتم تقديم تقرير موثق بما تم إنجازه من أعمال ويرفق بالتقارير الدورية لتقدم الأعمال بعد أداء المهمة المحددة.

المادة السابعة

مسئوليات فريق المشروع

في حالة تقدم المشروع باسم الكلية، يكون عميد الكلية مديراً للمشروع (الطرف الثاني) والباحث الرئيسي واللجان المنوط بها تنفيذ المشروع بالكلية مسؤلين عن تحقيق أهداف المشروع بما في ذلك تسليم التقرير النهائي وتحقيق كافة أهداف المشروع بانتهاء مدة تنفيذه وانقضاء فترة المتابعة وتقييم الأداء المحددة بهذا العقد، واعتماده من الطرف الأول وتسوية كافة النفقات للتأكد من ضمان استمرار المشروع بعد انتهاء فترة المتابعة وتقييم الأداء. وفي حالة تقدم المشروع باسم الجامعة ككل يتولي رئيس الجامعة تعيين مدير للمشروع بالإضافة للباحث الرئيسي والذان يقومان بدورهما بتشكيل اللجان المنوط بها تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه كما تم توضيحه في صدر تلك المادة.

المادة الثامنة

الإشراف المالي

يلتزم مدير المشروع والباحث الرئيسي للمشروع بكافة التعليمات والنماذج الفنية والمالية التي يحددها الطرف الأول بشأن الإدارة الفنية والمالية للمشروع وما تتطلبه من إجراءات كالموافقة الميدانية أو عدم الممانعة من الطرف الأول قبل التنفيذ. ولا تعني عدم ممانعة الطرف الأول الاستغناء عن موافقة السلطات المختصة المحددة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية حيث أن الطرف الثاني هو المسئول أمام كافة الجهات القانونية والرقابية عن كافة السياسات والإجراءات والمستندات الخاصة بتنفيذ المشروع.

المادة التاسعة

تمويل المشروع

يلتزم الطرف الأول بتمويل خطة العمل التنفيذية المحددة بهذا العقد، وذلك في حدود الموازنة التقديرية المقدمة للمشروع، ويلتزم الطرف الثاني وكذلك الطرف الثالث والطرف الرابع بالمساهمة في هذه الموازنة طبقاً لما هو وارد في خطة العمل. وللطرف الأول التأكيد من تنفيذ هذا الالتزام بواسطة خبرائه، ومن خلال ما تقدمه الجامعة من مستندات.

المادة العاشرة

قيمة العقد

يلتزم الطرف الأول بدعم تمويل المشروع بمبلغ 390,000 جنيها (فقط ثلاثمائة وتسعون ألف جنيها مصريا)، وذلك وفقاً للميزانية التقديرية بالملحق رقم (١). ويتم صرف التمويل على دفعات وفقاً للبرنامج الزمني المرتبط بالمراحل الزمنية الرئيسية للتنفيذ. وفي حالة تأخر الطرف الأول عن سداد الدفعات في مواعيدها لأي سبب خارج عن إرادته، فلا يجوز للطرف الثاني المطالبة بأية مبالغ إضافية سوى الدفعات المطلوبة. كما يلتزم الطرف الثاني بتمويل المشروع بمبلغ 90,000 جنيها (فقط تسعون ألف جنيها مصريا)، كما يلتزم الطرف الثالث بتمويل المشروع بمبلغ 60,000 جنيها (فقط ستون ألف جنيها مصريا)، كما يلتزم الطرف الرابع بتمويل المشروع بمبلغ 60,000 جنيها (فقط ستون ألف جنيها مصريا)، ليكون إجمالي ما يتم إنفاقه على تنفيذ المشروع 600,000 جنيها (فقط ستمائة ألف جنيها مصريا).

المبلغ المطلوب من الطرف الثالث (صينه بكم يدبر) في صوره يلتقيتات بكمية كذلك
العضوية وترتيبها لك

المادة الحادية عشرة

الإجراءات البنكية

يقوم الطرف الثاني بفتح حساب فرعي للكلية في بنك الاستثمار وحساب آخر بالبنك المركزي المصري، أو البنك المرسل للبنك المركزي بالمحافظة الواقع بها الكلية صاحبة المشروع، تودع بهما المبالغ التي يدفعها الأطراف الأول والثاني والثالث والرابع - على التوالي - كدفعات طبقاً للجدول الزمني للتدفقات النقدية المتفق عليها في المشروع المقدم. ويحدد الطرف الثاني من لهم حق التوقيع على الشيكات من هذا الحساب، ويخطر الطرف الأول بكافة البيانات المرتبطة بالحساب حتى يتسنى له مراجعة كافة أعمال الصرف طبقاً للقواعد التي يضعها في هذا الشأن.

المادة الثانية عشر

المتاقلة بين البنود المالية للمشروع

يمكن النقل بين بنود الصرف للمشروع بناءً على موافقة مسبقة من الطرف الأول في ضوء مبررات تعديل مقبولة في حدود الموازنة الكلية للمشروع وألا يؤثر ذلك على خطة تنفيذ المشروع في البنود الأخرى، على أن تتحمل الجامعة أي تكاليف خارج نطاق الميزانية الكلية للمشروع من واقع التزامها باتجاز المشروع وضمان تنفيذ كافة الأعمال المتصلة به.

المادة الثالثة عشر

مدة سريان العقد

مدة هذا العقد ١٨ شهراً من تاريخ التوقيع عليه، وذلك وفقاً للمراحل الزمنية الرئيسية للتنفيذ والمحددة تفصيلاً في خطة العمل المرفقة بالملحق رقم (١) من هذا العقد. وبني انتهاء المشروع فترة متابعة وتقييم أداء من الطرف الأول لا تقل مدتها عن اثني عشر شهراً تعتبر جزءاً متمماً للمشروع لضمان استمراريته.

المادة الرابعة عشر

المتابعة وتقييم الأداء

يكون الطرف الأول هو المسئول عن متابعة وتقييم أداء المشروع من النواحي الفنية والمالية والإدارية، وله اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان توافق عمليات الصرف والشراء والتوريد وتوظيف الخبراء والاستشاريين وغيرهم من العاملين بالمشروع طبقاً للشروط التي يضعها لاستمرار المتابعة وضمان التنفيذ.

المادة الخامسة عشر

التقارير الدورية

يلتزم الطرف الثاني بأن يقدم للطرف الأول تقارير دورية تفصيلية (فنية ومالية) كل ستة أشهر عن تقدم سير العمل في مراحل التنفيذ الرئيسية للمشروع وكذلك التقارير الفنية الدورية الشهرية عن ملخص تقدم الأعمال طبقاً لتوقيتات العلامات المرجعية لتنفيذ المشروع، ويتم إعداد كافة التقارير وفقاً لمعايير المتابعة الواردة في النماذج المعدة لذلك

والخاصة بأليات التنفيذ. وتقدم التقارير الشهرية في نهاية كل شهر والتقارير النصف سنوية خلال ١٥ يوما من انتهاء المرحلة الزمنية المحددة (سنة أشهر)، وكذلك تقرير سنوي مالي وتحليل للمصروفات في نهاية السنة المالية، وسوف يقوم الطرف الأول بالزيارات الميدانية الضرورية للتحقق وتقييم أداء المشروع ومخرجاته وأهدافه طبقاً للتقارير المقدمة علي أن يتعهد الطرف الثاني بتقديم كافة التسهيلات لفرق خبراء المتابعة التي يحددها الطرف الأول عند زيارتها الميدانية لتتقد سير المشروع.

المادة السادسة عشر مرفقات التعاقد وتقديم البيانات

تعتبر كافة المرفقات بكل اقسامها جزءاً متمماً لهذا العقد، وتعد مُلزماً لجميع الأطراف ويعتبر مدير مركز الجودة ممثلاً للجامعة والباحث الرئيسي للمشروع ممثلاً للكلية في تقديم كافة البيانات والتقارير المطلوبة لتنفيذ هذا العقد، ويقبل الطرف الأول اية أوراق مقدمة وموقعة منهما نيابة عن الطرف الثاني متى كانت مستوفية للشروط المطلوبة ولم يصدر من الطرف الثاني ما يفيد إنهاء هذا التمثيل. ويلتزم الطرف الثاني بأن يقدم للطرف الأول - بعد توقيع العقد مباشرة وقبل بدء التنفيذ - قاعدة بيانات مرجعية Base Line Data and Indicators لكل مؤشرات قياس تحقق أهداف المشروع عند بداية ونهاية المشروع ومقارنتها لتحديد الأثر والمردود.

المادة السابعة عشر حقوق الملكية الفكرية

يكون لجامعة بنها والباحث الرئيسي (د/ احمد عبد المؤمن احمد خليل) وحدهما جميع حقوق وامتيازات حقوق المؤلف علي أية مصنفات خاصة بهذا المشروع مناصفة بنسبة ٥٠% (خمسون في المائة لكل منهما) وفقاً لأحكام قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ويكون للجامعة والباحث الرئيسي وحدهما الحق في نسبة هذه المصنفات إليهما دون غيرها وإتاحتها للعلن والكشف عنها للمرة الأولى. وتستأثر الجامعة والباحث الرئيسي وحدهما بحق الترخيص أو المنع لأي استغلال لهذه المصنفات بأية صورة من الصور، وتستأثر الجامعة والباحث الرئيسي وحدهما كذلك بحق إدخال أية تعديلات يراها علي هذه المصنفات وبالحق في أن تعهد لتغيير القيام بهذه التعديلات. ويحق للجامعة والباحث الرئيسي وحدهما أن ينقلا كل أو بعض حقوقهما المالية علي هذه المصنفات للغير بالمقابل الذي يراه مناسباً. ولا يجوز للطرف الثالث أو الطرف الرابع ولا لفريق إدارة المشروع ككل ولا لأي منهم (فيما عدا الباحث الرئيسي) مطالبة الجامعة أو وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي أو الباحث الرئيسي بأية مبالغ مقابل إعداد هذه المصنفات خارج حدود مبلغ المنحة المنصوص عليه في هذا العقد. ويعد الإخلال بهذا الالتزام بمثابة خرق للعقد يوقع صاحبه تحت طائلة المساءلة القانونية، ويحق للجامعة والباحث الرئيسي أن يتخذاً بشأنه كافة الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوقهما.

المادة الثامنة عشر ضمان الاستمرارية

يتعهد الطرف الثاني بضمان استمرارية تحقيق أهداف المشروع بعد الانتهاء منه وذلك بالتزامه باستمرار أعمال الصيانة المطلوبة وتوفير العمالة المؤهلة لإدارة الأجهزة والمعامل التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع وضمان تقديم خدمة تعليمية وبحثية ومجتمعية علي مستوى جودة مقننة. كما يلتزم الطرف الثالث والطرف الرابع بضمان استمرارية تطبيق النتائج المتوقع الحصول عليها بنهاية المشروع البحثي.

المادة التاسعة عشر القوة القاهرة

لا يعتبر أي من الأطراف مسئولاً عن إخلاله بالالتزامات المنصوص عليها في هذا العقد إذا ما كان هذا الإخلال راجعاً للقوة القاهرة ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أحداث القضاء والقدرة، أعمال الحرب، والإضرابات ... الخ. ويتعين على الطرف المتضرر إعلام الأطراف الأخرى بحدوث السبب فور وقوعه، ويتعين عليه ايضاح مدى تأثير القوة القاهرة علي قدرته علي الاستمرار في تنفيذ العقد وكذلك تحديد التعديلات المطلوبة.

المادة العشرون

إنهاء التعاقد

يكون للطرف الأول الحق في إلغاء التمويل محل هذا العقد كلياً أو جزئياً دون أية مسؤولية تقع على عاتقه، لأي من الأسباب التالية:

- إذا ما أخل الطرف الثاني إخلالاً جوهرياً بأي شرط من شروط هذا العقد على نحو يحول دون تنفيذ أهداف المشروع المستفيد من التمويل.
- إذا ما طلب الطرف الثاني ذلك، وكانت هناك أسباب جدية يقبلها الطرف الأول.
- إذا لم يلتزم الطرف الثاني بتوفير المساهمة المالية في تمويل المشروع طبقاً لما ورد في المادة التاسعة والعاشرة في هذا العقد وفي الإطار الزمني المتفق عليه.
- إذا لم يلتزم الطرف الثالث أو الطرف الرابع بتوفير المساهمة المالية في تمويل المشروع طبقاً لما ورد في المادة التاسعة والعاشرة في هذا العقد وفي الإطار الزمني المتفق عليه.

وفي جميع هذه الأحوال يجوز للطرف الأول مطالبته الطرف الثاني باسترداد ما سبق صرفه من ميزانية المشروع واسترداد تلك المبالغ بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ووزير التعليم العالي.

المادة الحادية والعشرون

المكاتبات والمراسلات

أقرت كل الأطراف بأن العنوان الوارد بهذا العقد هو المحل المختار لكل طرف وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل عليه تنتج كافة آثارها القانونية. وفي حالة تغيير أحد الأطراف لعنوانه يتعين عليه إخطار الأطراف الأخرى بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول أو بأي وسيلة أخرى، حديثة كانت أو تقليدية مع تأكيد الطرف الآخر على استلام التعديل.

المادة الثانية والعشرون

الفصل في الخلافات

يتولى المجلس الأعلى للجامعات اتخاذ ما يلزم لتفصل في أي خلاف ينشأ بين الأطراف بشأن تفسير أو تنفيذ أو المنازعة في أي بند من بنود هذا العقد.

المادة الثالثة والعشرون

نسخ العقد

حرر هذا العقد من خمس نسخ أصلية، ويسلم كل طرف نسخة منه لاستعمالها عند اللزوم ويوقع الأطراف الأربعة على جميع صفحات هذا العقد وتختتم جميع النسخ بختم الجامعة، وتسلم النسخة الخامسة للباحث الرئيسي للمشروع، كما يتم توقيع خمس نسخ من المرفقات من الأطراف الأربعة تحفظ نسخة لدى كل طرف والنسخة الخامسة يحتفظ بها الباحث الرئيسي للمشروع.

Handwritten signatures and stamps, including a large signature that appears to read "عبد الله" (Abdullah).

Large handwritten signature, possibly "عبد الله" (Abdullah), enclosed in an oval.

التوقيع

الطرف الأول:

(١) - وحدة ادارة مشروعات تطوير التعليم العالي ويمثلها:

- الاسم: أ.د/ ابراهيم جلال شعبان
- الوظيفة: المدير التنفيذي لوحدة ادارة مشروعات تطوير التعليم العالي
- العنوان: ٩٦ شارع أحمد عرابي - المهندسين - القاهرة
- التليفون: ٠٢/٣٣٤٥٨٦١٠
- البريد الإلكتروني: uqms@heep.edu.eg
- التوقيع:

(٢) - إدارة البرامج الجديدة والاعتماد الدولي للمعامل والبحوث العلمية التطبيقية ويمثلها:

- الاسم: أ.د/ تهاني فهم يوسف
- الوظيفة: خبير بوحدة ادارة مشروعات تطوير التعليم العالي
- العنوان: ٩٦ شارع أحمد عرابي - المهندسين - القاهرة
- التليفون: ٠٢/٣٣٤٥٨٦١٠
- البريد الإلكتروني: uqms@heep.edu.eg
- التوقيع:

الطرف الثاني:

(١) - جامعة بنها ويمثلها:

- الاسم: أ.د/ على محمد شمس الدين
- الوظيفة: رئيس جامعة بنها
- العنوان: مقر جامعة بنها
- التليفون: ٠١٣٣٢٣١٠١٢ - ٠١٣٣٢٣١٠١١
- البريد الإلكتروني: info@bu.edu.eg
- التوقيع:

(٢) - كلية الهندسة ويمثلها:

- الاسم: أ.د/ السيد يوسف القاضي
- الوظيفة: عميد كلية الهندسة بشبرا - جامعة بنها
- العنوان: ١٠٨ شارع شبرا - القاهرة
- التليفون: ٢٢٠٥٠٠٣٣ - ٢٢٠٢٢٣١٠
- البريد الإلكتروني:
- التوقيع: الطرف الثالث:

الطرف الثالث:

الجهة: هيئة سكك حديد مصر

- الاسم: م/ حسين زكريا فضالى
- الوظيفة: رئيس مجلس الادارة
- العنوان: ٦ ميدان رمسيس - القاهرة
- التليفون: ٢٥٧٦٢١٣٠ - ٢٥٧٧٤٢٩٥
- البريد الإلكتروني: support@enr.gov.eg
- التوقيع:

الطرف الرابع: الجهة: الهيئة القومية للإنفاق

- الاسم: إسماعيل عبد المنعم نجدي زيدان
- الوظيفة: رئيس مجلس الادارة
- العنوان: ميدان رمسيس - مجمع رمسيس - القاهرة - ص. ب: ٤٦٦
- التليفون: ٢٥٧٤٣٠٧٠ - ٢٥٧٤٢٩٩٩
- البريد الإلكتروني: chairman@NAT.org.eg
- التوقيع: